الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الخامسة عشرة | 2 يونيو 2022 م | 3 ذي القعدة 1443 هـ | الخميس | No. 4286

بمشاركة عدد من كبار المسؤولين الحكوميين ونخبة من قادة قطاع التكنولوجيا

«مايكروسوفت» تستضيف قمة الحكومة الذكية الأولى في الكويت

تحت رعاية وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا عبد الله الفارس، وبالشراكة مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، استضافت شركة مايكروسوفت فعاليات قمة الحكومة الذكية الأولى من نوعها في الكويت، والتي أقيمت بهدف تسريع وتيرة انتقال الكويت نحو اعتماد تقنيات الحكومة الذكية. وانعقدت فعاليات القمة بمشاركة عدد من كبار المسؤولين الحكوميين، والذين أتيحت لهم فرصة التواصل مع نخبة من قادة قطاع التكنولوجيا لاستكشاف فرص الابتكار ودعم مسيرة التحول الرقمي ضمن القطاع الحكومي في الكويت.

وعُقدت القمة في فندق ومنتجع جميرا شاطئ المسيلة، وركّزت في دورتها الأولى على موضوع التقنيات التي تسهم في بلورة مستقبل القطاع الحكومي، وشهدت مشاركة واسعة شملت أكثر من 200 من كبار المسؤولين وخبراء تكنولوجيا المعلومات العاملين لدى مختلف الهيئات الحكومية الكويتية. وهدفت القمة إلى تسليط الضوء على إمكانية الاستفادة من أحدث التقنيات المستندة إلى الحوسبة السحابية لتمكين الحكومة الكويتية من زيادة الفرص المستقبلية المتاحة، ومعالجة التحديات، ومواكبة احتياجات المواطنين وتوقعاتهم المتنامية من خلال تسريع وتيرة اعتماد الخدمات الإلكترونية في القطاع الحكومي.

وألقت هيا الودعاني، مدير عام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، كلمة رئيسية خلال فعاليات القمة قالت فيها: "يكتسب تسريع وتيرة الانتقال نحو اعتماد تقنيات الحكومة الذكية أهمية قصوى في عصر التكنولوجيا الرقمية، حيث يتطلع المواطنون والشركات للحصول على خدمات مريحة وآمنة يسهل الوصول إليها. واستنادا إلى دور مؤسستنا كإحدى عوامل التمكين التي تلعب دورا محوريا في دعم إنشاء اقتصاد مستدام ومتنوع، فقد منحنا الأولوية القصوى لاعتماد الحلول التقنية التي تساعد على تقديم خدمات موثوقة وآمنة تركز على المواطنين بالدرجة الأولى في جميع التجارب التي توفرها".

من جانبه، قال إيهاب فوده، مدير عام القطاع الحكومي لدى مايكروسوفت الشرق الأوسط وأفريقيا: "لعبت التكنولوجيا دورًا محوريًا في تمكين الحكومات والمنظمات ومختلف القطاعات من الاستجابة لتحديات الجائحة، ويسعدني أن أرى المؤسسات وقد وضعت قيمة التكنولوجيا في مكانها الصحيح وبدأت تتبنى التقنيات وتدفع بعجلة تحركها نحو التحول الرقمي في جميع أنحاء الكويت".

وعلى هامش الحدث، أطلق الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بالشراكة مع شركة مايكروسوفت مبادرة «مسار» ضمن جهود الطرفين المتمحورة حول تسريع عجلة التحول الرقمي في القطاع الحكومي، حيث ستعمل المبادرة على تحديد أولويات واحتياجات الجهات من التحول الرقمي، والاطلاع على ما وصلت إليه الحكومات الأخرى من تجارب ناجحة فيه، ووضع خارطة طريق مفصله للمشاريع المراد تنفيذها بما يتوافق مع أولويات الجهة، وتقييم الوضع الحالي والقيمة المستفادة من التحول الرقمي، ووضع خطط تفصيليه لتنفيذ مشاريع التحول الرقمي ووضع تصور شامل لمدة التنفيذ والتكلفة المبدئية للمشروع، وتشكيل لجان لمتابعة تنفيذ خارطة الطريق بصورة دورية.

جانب من فعاليات القمة

جانب من الحضور

بدوره، قال عمار الحسيني، نائب مدير عام الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات: "إن مبادراتنا التعاونية مع مايكروسوفت ستعزز من أجندة الحكومة الذكية". وأضاف قائلا: "تتمتع التكنولوجيا بإمكانيات كبيرة لدفع مسيرة تطوير القطاع الحكومي وتقديم خدمات مريحة إلى المواطنين وتعزيز مستويات المرونة ودعم الابتكار. وتوفر قمة الحكومة الذكية التي تستضيفها مايكروسوفت منصة مثالية تجمع القيادات المؤسسية وصناع القرار وخبراء التكنولوجيا للتواصل واستكشاف الفرص المتاحة للارتقاء بالخدمات الحكومية في الكويت".

وقال علاء الدين كريم، المدير العام لمايكروسوفت في الكويت: "تلتزم مايكروسوفت بصفتها شريكاً موثوقاً للتحول الرقمي في البلاد، بدعم أجندة الكويت الرامية إلى خلق فرص كبيرة للدولة عبر الاستفادة من التحول الرقمي وقوة التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات والتحليلات، وإننا نسعى دائما إلى إكمال مسيرة التعاون مع الحكومة لتحسين حياة المواطنين وتعزيز جهود الاستدامة وتطوير البنية التحتية ودعم النمو الاقتصادي بما يتماشى مع مستهدفات رؤية الكويت 2035 «كويت جديدة"".

كما استضافت مايكروسوفت على هامش القمة جلسة حوارية لاستكشاف التحديات والفرص التي يوفرها التحول الرقمي في القطاع الحكومي. وشارك في الجلسة عدد من كبار القادة في القطاع الحكومي والنفطي، والذين شاركوا الحضور معارفهم وتجاربهم، وتلتها جلسة ركزت على الدور المهم الذي لعبته التكنولوجيا خلال أزمة كوفيد19-.

وتضمنت القمة غرف مخصصة للشخصيات القيادية والاختصاصيين في الجهات الحكومية أتاحت لهم فرصة التواصل والتفاعل مع خبراء التكنولوجيا في شركة مايكروسوفت، وإعداد خارطة طريق فريدة لاعتماد التقنيات الجديدة الناشئة مثل البنية التحتية وتحديث التطبيقات والأمن السيبراني والبيانات والذكاء الاصطناعي والخدمات الإلكترونية، بهدف تسريع وتيرة عملياتهم الرامية لتقديم الخدمات الذكية.

مؤشرات البورصة تعاود الهبوط.. و«العام» ينخفض 14.4 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على انخفاض مؤشر السوق العام 14ر4 نقطة ليبلغ مستوى 7809ر15 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر18 في المئة.

وتم تداول 250 مليون سهم عبر 14896 صفقات نقدية بقيمة 59ر2 مليون دينار كويتي (نحو 207ر2 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 0ر96 نقطة ليبلغ مستوى 6070ر28 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر02 في المئة عبر تداول 158ر19 مليون سهم من خلال 7114 صفقة نقدية بقيمة 19ر9 مليون دينار (نحو 69ر6 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 20ر11 نقطة ليبلغ مستوى 8655ر85 بنسبة انخفاض بلغت 0ر23 في المئة عبر تداول 91ر8 مليون سهم في 7782 صفقة بقيمة 39ر3 مليون دينار (نحو 137ر5 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 18ر6 نقطة ليبلغ مستوى 6389ر81 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر29 في المئة عبر تداول 134ر8 مليون سهم من خلال 5549 صفقة نقدية بقيمة 18 مليون دينار (نحو 63 مليون دولار).

وبلغت قيمة التداول في البورصة الكويتية خلال تعاملات أمس 59.28 مليون دينار، وزعت على 250.03 مليون سهم، بتنفيذ 14.89 ألف صفقة. وشهدت الجلسة تراجعاً بـ7 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بـ1.36 %، بينما ارتفعت 3 قطاعات تقدمها الطاقة بـ2.20 %، فيما استقرت 3 قطاعات أخرى.

وعلى مستوى الأسهم، تصدر "تنظيف" القائمة الحمراء بـ5.17 %، بينما جاء "بيت الطاقة" على رأس الارتفاعات بـ16.71 %. وبشأن الأنشط تداولا، تقدم سهم "الأولى" المرتفع 0.51 % الكميات عند 3.34 مليون سهم، بينما جاء "خليج ب" بمقدمة السيولة بقيمة 8.73 مليون دينار؛ مرتفعاً 2.88 %.

جلسة حمراء للبورصة

عمومية «البيت» تقر تخفيض رأس المال بـ 2.5 مليون دينار

أقرت الجمعية العامة غير العادية المؤجلة لشركة بيت الأوراق المالية تخفيض رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع من 45 مليون دينار إلى 42.50 مليون دينار.

وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت أمس الأربعاء، أن التخفيض سيتم من خلال سداد مبلغ 2.50 مليون دينار يمثل 5.56 % من رأس المال المدفوع يتم دفعة للمساهمين مقابل إلغاء 25 مليون سهم من أسهمهم بالقيمة الاسمية للسهم؛ لزيادة رأس المال عن حاجة الشركة.

ولفتت "البيت" إلى أن ذلك سيكون للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له الثلاثاء الموافق 28 يونيو الجاري، على أن يكون تاريخ حيازة السهم يوم 23 من الشهر نفسه هو اليوم الأخير الذي يجب عنده شراء السهم حتى يكون مقيداً بالسجلات يوم الاستحقاق.

وذكرت أنه سيتم التوزيع على المساهمين يوم الخميس الموافق 30 يونيو الحال؛ مع تفويض مجلس الإدارة بتأكيد أو تعديل الجدول الزمني، والتصرف في الكسور بالأسهم إن وجد.

وإضافة إلى ما سبق، وافقت العمومية على تعديل المادة 8 من عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة ليحدد رأس المال بمبلغ 42.50 مليون دينار؛ موزعاً على 425 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، على أن تكون جميع الأسهم نقدية.

وبينت الشركة إلى أن الأثر المالي لذلك الإجراء يتمثل في انخفاض الموجودات وحقوق الملكية بقيمة تخفيض رأس المال المدفوع المقرر نقداً.

وكانت أرباح "البيت" تراجعت 66 % في الربع الأول من العام الجاري؛ لتصل إلى 1.03 مليون دينار؛ مقابل 3.01 مليون دينار أرباح الفترة نفسها من عام 2021.

«سفن» توقع عقدا مع «البترول الكويتية»

وقعت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن، أمس الأربعاء، عقداً مع شركة البترول الوطنية الكويتية.

وحسب بيان لبورصة الكويت، فإن التوقيع يأتي عقب ترسية تلك المناقصة في الشهر الماضي على "سفن"، والخاصة بتنفيذ أعمال خط أنابيب إضافي لوقود المحركات قطر 14 إنش من ميناء الأحمدي إلى ميناء الشعيبة، وخطوط أنابيب توصيلات داخلية قطر 12 و14 إنش بمنطقة الخزانات رقم 272.

ولفتت "سفن" في بيانها إلى أن قيمة العقد تبلغ 1.63 مليون دينار، وستقوم بتنفيذه لمدة 11 شهراً؛ مع توقعات تحقيق أرباح تشغيلية يتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة لعام 2022، و2023.

تستهدف زيادة عمليات تأمين الاستثمار والتجارة في المملكة

«ضمان الاستثمار» تشارك في مؤتمر «تدويل التجارة السعودية» بالرياض

جانب من فعاليات المؤتمر

برعاية ذهبية من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات "ضمان" نظمت مجلة "Global Trade Review" العالمية المتخصصة مؤتمرا عن "تدويل التجارة السعودية" في العاصمة السعودية الرياض، وذلك بمشاركة عدد من المؤسسات المالية والتجارية السعودية والدولية.

وأفاد عبد الله أحمد الصبيح، مدير عام المؤسسة، في بيان صحفي بهذه المناسبة أن "ضمان" وإيمانا منها بالإمكانيات الهائلة للاقتصاد السعودي وللتجارة الدولية السعودية تشارك كراع ذهبي لأعمال هذا المؤتمر المهم، والمشاركة في أعماله حرصا منها على دعم الجهود الترويجية التي تقوم بها السعودية بهدف تعزيز الصادرات السعودية من خلال قيام "ضمان" بتقديم مختلف خدمات تأمين ائتمان الصادرات وكذلك من خلال عقد الشراكات مع المؤسسات الدولية والسعودية النشطة في مجالي تمويل وتأمين التجارة السعودية.

وأضاف الصبيح أن وفد المؤسسة المشارك في الملتقى قدم تعريفا وافيا للمشاركين من في المؤتمر بخدمات المؤسسة التأمينية ضد المخاطر السياسية للمستثمرين والممولين العرب والأجانب، وكذلك خدمات التأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية للمُصدرين من الدول العربية.

واوضح الصبيح أن السعودية عضو مؤسس في "ضمان" منذ عام 1974 وتساهم بحصة تبلغ 9.45% من رأسمالها وتمثلها وزارة المالية في اجتماعات مجلس مساهمي المؤسسة. وعلى مدار تاريخها وقعت المؤسسة اتفاقيات ومذكرات تفاهم وتعاون مع العديد من الجهات السعودية، كما أسست اتحاد أمان بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

وأضاف أن المؤسسة تتعاون مع الجهات السعودية ذات الصلة في أمور الاستشارات والبحوث وتبادل المعلومات اللازمة لإصداراتها مثل تقرير مناخ الاستثمار والنشرات والدراسات الأخرى، كذلك تشارك المؤسسة في عدد من المؤتمرات والأنشطة التي تنظمها السعودية. وأشار الصبيح الى أن المؤسسة تقدم عدة خدمات للمملكة العربية السعودية أبرزها تأمين الاستثمارات العربية والأجنبية الوافدة الى المملكة. كما تقدم المؤسسة خدمة تأمين ائتمان الصادرات السعودية الى مختلف دول العالم، وكذلك تأمين ائتمان واردات السلع الرأسمالية والاستراتيجية السعودية. وكشف الصبيح عن أن المؤسسة تسعى لزيادة استفادة الدول الأعضاء ومنها السعودية من عملياتها التأمينية وانشطتها مشيرا الى أن السعودية استفادت من 13.3% من مجمل عمليات المؤسسة التراكمية خلال الفترة ما بين عامي 1975 و2021، بقيمة 4479 مليون دولار كتأمين لعمليات تصدير السلع السعودية والاستثمارات السعودية في الدول العربية، وبقيمة 1657 مليون دولار كتأمين لعمليات استيراد السلع للسعودية والاستثمارات العربية والأجنبية الواردة الى السعودية. كما أن اجمالي عقود المؤسسة السارية في السعودية بلغت ما قيمته 81.7 مليون دولار تمثل 6.1% من مجمل العقود السارية في المؤسسة بنهاية 2021.